تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التطرف وإعادة تشكيل نظرية الحكم في الشرق الأوسط
رؤية في تطورات المشهد السياسي والأمني

د. علي فارس حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التطرف وإعادة تشكيل نظرية الحكم في الشرق الأوسط: رؤية في تطورات المشهد السياسي والأمني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. علي فارس حميد / أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

تفترض حركة المتغيرات الدولية إعادة تقييم أطراف التفاعل الخارجي وفقاً لما تفرضه المصالح من أولويات، ودرجة من الاستقرار يمكن من خلالها فهم إدارة التفاعلات الدولية وحماية المصالح الاستراتيجية من أي تداعيات قد تحدث بسبب تغيير حركة اللاعبين في فراغات القوة. إذ يشكل هذا التغيير من الناحية الاستراتيجية جوانب عدة يمكن أن تؤثر على طبيعة المسارات التي كانت تحكم الإدراك الاستراتيجي للأطراف أو القضايا ذات الصلة بالتفاعلات القائمة أو تداعياتها الجيوسياسية.

وبالاستناد إلى طبيعة التبدلات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2001، يمكن ملاحظة التمييز الذي أحدثته معادلة التفاعلات القائمة بين من يتصفون بالإرهاب ومن يتصفون بالتطرف، إلى الدرجة التي جعلت الأمم المتحدة تصدر استراتيجيات وبرامج عمل للتعامل مع كل واحدة من هذه الفئات وبدرجات متباينة من التعاون بين الدول، لغرض تقليل امتدادهم الاجتماعي داخل المجتمعات التي ينتمون اليها، ومنع وصولهم إلى مواقع سياسية أو حكومية. غير أن كثير من الدلائل شكلت مبررات غير منطقية لتعاملهم مع الحكم بوصفهم قيادات في مراحل انتقالية أو سياسية. بحسب طبيعة الظروف التي تتحكم بالتفاعلات أو تبدل المصالح وأولوياتها مما يجعل المتطرفين، في بعض الأحيان طرفاً في إدارة الأزمات أو الصراعات القائمة.

إلى جانب ذلك، يشكل تصاعد الأحداث في الشرق الأوسط، من حيث التقييم الأمني، مجموعة من المعطيات المتداخلة. فالوضع الذي شهدته سوريا قد لا يتوافق مع الركائز التي تتبناها القوى الرئيسة في المنطقة، لا سيما الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية. إذ لا يزال تصنيف بعض القيادات التي تولّت مواقع حكومية في سوريا يُدرَج ضمن لوائح التطرف والإرهاب، كما أن هذه القيادات لا تزال على ارتباط بمراكزها القديمة، التي تُصنَّف في تقييمات بعض الدول ضمن الجماعات المتطرفة. ومن ثم، فإن الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع تتعلق بمدى قدرة القيادات المتطرفة على إدارة الحكم بمعزل عن القيم التي شكّلت عقيدتهم السياسية. فهل يمكن أن يؤدي وصولهم إلى الحكم إلى إعادة تقييم المدركات السابقة والتعامل مع السلطة وفقاً لدوافع المصلحة؟ أم أن المصالح ستظل خاضعة لتأثير العقيدة السياسية؟

التطرف وحدود التأثير الجيوبولتيكي

من الصعب تحديد معايير ثابتة يمكن عن طريقها قياس أهلية الحكم بالنسبة لدول العالم، فالجوانب الاجتماعية وطبيعة التأثير السياسي وقوة النظام السياسي تعد من المتغيرات التي تؤثر في درجة وعي التنظيمات المتطرفة في المجتمع والنظام السياسي للدرجة التي يمكن أن تمنحها الأهلية للوصول إلى الحكم، إلا أن الحقيقة التي يمكن التعامل معها هو أن الاصلاحات السياسية والديمقراطية أصبحت مصدراً للتعميم والتعاون بين الدول خاصةً العالم الغربي، الذي يجد نفسه من الناحية الشكلية مسؤولاً عن ترويج الديمقراطية ودعم عملية التحول الديمقراطي. وهذا بحد ذاته يكشف عن الكثير من المعايير التي تتناقض في محتواها مع السلوك السياسي للدول وتكشف عن صحة الحقائق التي تدعي بها القوى الليبرالية في هذا الجانب[1].

تعتمد التنظيمات المتطرفة على جملة من الركائز في أدائها السياسي والاجتماعي، يتصل بعضها بفهم المعايير التي يمكن عن طريقها الانتقال من التأثير إلى المشاركة أو العكس، وهو ما ينطبق مع حركة طالبان التي غيرت الكثير من معتقداتها بالمقارنة مع التشدد الذي رافق سلوكها للفترة بين 1996- 2001، والذي يرى فيه البعض أنه قد جاء لأسباب تتعلق بفهم قواعد التفاعل مع القوى الإقليمية ومتطلبات الانتقال الذي يشهده العالم وما يتصل بها من حريات، فجميع هذه الظروف قد أسهمت في تمييز حركة طالبان عن القاعدة وداعش، إذ يميل معظم الخبراء في مجال التنظيمات المتطرفة إلى تحديد جملة من الاختلافات بين هذه التنظيمات من بينها الفروق بين طالبان من جهة وداعش والقاعدة من جهة أخرى، فتمثل «طالبان حركة أصولية ينتمي أغلب أعضائها إلى قبائل البشتون، وتهدف إلى تطبيق الشريعة في أفغانستان»، أما تنظيم داعش ولاية خراسان « فهو امتداد لتنظيم داعش الذي يؤمن بالخلافة الاسلامية ويعد القاعدة وطالبان حركات مرتدة وخارجة عن الإسلام.[2]

1- تكشف أحداث غزة عن ضعف استجابة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الجرائم التي قام بها الكيان الصهيوني في غزة وما تلاها من أساليب وحشية استهدفت المدنيين والأطفال والنساء دون محاسبة، رغم ما قامت به شعوب هذه الدول من مظاهرات ومطالب، بل تحول الأمر إلى حالة معكوسة بعد لقاء الرئيس دونالد ترامب برئيس وزراء الكيان الصهيوني والحديث عن تهجير المواطنين من غزة مما يكشف عن مزاعم الكذب ودعم الوحشية ضد الانسانية.

2- للمزيد ينظر التقرير الذي أصدرته قناة الحرة عن طريق الرابط الإلكتروني
https://www.alhurra.com/september-11/2021/09/01/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8

ومن ثم، فإن طبيعة تقييم الجماعات والتنظيمات من حيث تبنيها للعنف داخلياً يعتمد على المنهجية الفكرية وطبيعة التنشئة الاجتماعية واعتبارات أخرى تتصل بطبيعة البيئة الدولية وحركة المتغيرات، التي قد تميل إلى تفضيل خيارات دون أخرى بسبب طبيعة التبدل الذي يحيط بالبيئة الاستراتيجية. إلا أن ما يتفق عليه جميع الخبراء في مجال تحليل ودراسة الجماعات المتطرفة أن ميول هذه الجماعات للوصول إلى الحكم وتغيير الحياة السياسية والاجتماعية يكاد يكون هدفاً تشترك فيه جميع هذه الجماعات، مما يجعلها تميل إلى التعاون والصراع أو الاندماج المؤقت.

بعد أعوام من فقدان حركة طالبان الحكم والأرض وانحسار سيطرتها على أفغانستان، عادت مجدداً إلى تفجير الأوضاع داخل الساحة الأفغانية بهدف إشاعة الفوضى، والقضاء على الأمن، ومنح الفرصة لعناصر الحركة في السيطرة والتمدد بعدد من الجغرافيات الأفغانية. ويرى المراقبون للشأن الأفغاني أن التساهل في عقد مفاوضات جزئية مع حركة طالبان في بعض الفترات من قبل مسؤولين محليين، كان دافعاً للحركة نحو تحقيق مطامع أكبر، خاصة مع إطلاق سراح الآلاف من عناصرها خلال العامين الماضيين، وعودتهم إلى ممارسة نشاطهم السابق في إرهاب المجتمع، معتبرين أن هذا التساهل وفّر للحركة خيارات متعددة للحصول على منصات الدعم المالي عبر استغلالهم موارد المناطق التي يسيطرون عليها لخدمة أنشطتهم وتمويل عملياتهم[3]. ومن ثم، فإن إدارة التطرف من قبل الحكومات ما يزال يحيطه هواجس كبيرة ومخاوف عديدة يمكن أن تكون لها عواقب سلبية إن لم يكن هناك حسن تقدير للسياسات المتبعة.

وفقاً لفرضية تأهيل المتطرفين للمشاركة الاجتماعية، يفترض أن يكون الأفراد على درجة عالية من التواصل الاجتماعي بحيث يمكن تأهيلهم عن طريق برامج إصلاح اجتماعي، وقد نجحت المملكة العربية السعودية إلى حد كبير في تقويض تأثير المتشددين ومن هم في مستواهم اجتماعياً، مما ساعد السياسات الجديدة التي تبنتها المملكة في تنفيذها دون الوقوع لإشكاليات محتملة، ومن غير الممكن أن تكون هذه البرامج سهلة فهي بحاجة إلى فترات زمنية كافية لفصل أجيال المتطرفين عن بعضهم كما عملت النمسا وألمانيا، من خلال برامج ناضجة ومدروسة تُعتمد في المراحل الأولى من عمر الفرد بمجرد انتقاله من البيت إلى المدرسة أو الاختلاط اجتماعياً.

3- تقرير مفصل حول أنشطة ودور طالبان على الرابط الإلكتروني:
https://etidal.org/reports/taliban-return/

وبالتالي، فإن العديد من دول المنطقة لم تحقق هذا المستوى من التأهيل والتعافي الذي يعد من متطلبات الاندماج الاجتماعي، مما يثير مخاطر كبيرة في مجال إدارة هذه الجماعات أو التعامل معها من قبل الحكومات.

الأمن الإقليمي ومخاطر إدارة التطرف

يشكل التعامل مع المتطرفين بحد ذاته أحد المخاطر التي يمكن أن يتسع تأثيرها لانهيار مؤسسات الدولة، غذ إن أي عملية تفاوض أو اصلاح تجاه هذه الفئة تتطلب وجود مؤسسات قوية قادرة على إدارة البرامج بشكل متوازن، فضلاً عن وجود مقومات الثقة الاجتماعية بالنظام السياسي حتى لا تؤدي إلى إرباك الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن التغيير داخل النظم السياسية يرتبط بجملة من الأسباب، من بينها عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التحولات الناشئة سواء الاقتصادية أو الثقافية على حد تفسير روي مكريدس، إلى جانب سوء التقدير الفعل السياسي الخارجي، مما يؤدي إلى عواقب تتصل بعدم قدرة النظام على فهم قواعد اللعبة الإقليمية وأولويات المصالح الدولية، وهذا ما ينطبق على سوريا بشكل أكثر وضوحاً وقبله طالبان في أفغانستان، إذ تمكنت الجماعات المتطرفة من الوصول إلى الحكم بسبب عدم وجود قنوات للتواصل بين الشعب والسلطة، فضلاً عن عدم تقدير قواعد التفاعل الجيوسياسي الناشئ والتكيف وفقاً لحركة المتغيرات المحيطة بالدولة.

وضمن نطاق التحليل الذي يستهدف وضع الجماعات المتطرفة في المنطقة، لم تكن السياسات التي تبنتها سوريا منذ عام 2011 مؤدية إلى تحسين الظروف الداخلية والاستفادة من مراكز القوة الداعمة للنظام السوري، بل على العكس كانت إدارة الملف مع المتطرفين تساعد في اتساع قوتهم وتمنحهم مراكز تأثير جديدة بحيث كانت سيطرة النظام السوري أمنياً مقتصرة على دمشق، وهو الأمر الذي ساعد في فقدان نظام الأسد سيطرته بشكل سريع لصالح فئات متعددة معارضة له. إلى جانب ذلك ويمكن القول إن الفصائل المسلحة، والتي أبرزها هيئة تحرير الشام، هي خليط من عناصر متعدد من التنظيمات التي تتكون من أيدولوجيات مختلفة ذات خلفيات متعددة بشقيها الإسلامي والقومي والوطني، التي أعلنت طموحاتها لا تتوقف عن وضع اسقاط النظام السوري بل تتجاوزه، موضحة من حقها أن نستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف، وبالرغم من جهود مؤسس هذه

المجموعة أحمد حسين الشرع (الجولاني) لإبعاد المجموعة عن تنظيم القاعدة فقد صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب عام 2018[4]. ومن ثم، فإن عدم وضوح توجهات هذه الجماعات من حيث التوجه والسياسات التي ستتعامل بها مع بقية الجماعات المتشددة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على بنية الأمن الاقليمي كون حسابات هذه الجماعات تختلف عن الحسابات السياسية في تقييم أولوية المصالح وفهم حركة المتغيرات الإقليمية والدولية.

إن إدارة التطرف تنتج مخاطر يمكن أن تتصل بالتساؤلات الجوهرية التي يعتمدها المختصين في دراسة التطرف والإرهاب والقائمة على مدى إمكانية السيطرة على نوايا المتطرفين أثناء الحكم، لأن الأفعال التي يمكن أن تنتج عن ممارسة السلطة يمكن أن تؤدي إلى مخاطر تمس الأمن القومي للدول القريبة في جوارها الجغرافي أو مصالحها، فالترابط الفكري الذي يجمع بين الجماعات في سوريا والجماعات المنتشرة في دول أخرى من بينها العراق والأردن يمكن أن يعيد الحوار فيما بينها لتشكيل محاور جديدة في المنطقة، خاصةً وأن تركيا تحاول تعزيز قوة هذه الجماعات لأسباب تتعلق بالتنافس الجيوسياسي ضمن نطاق المنطقة، فضلاً عن قطر التي تجد في تغيير الأوضاع القائمة جانباً من تعزيز نفوذها الإقليمي وتمدد تأثيرها الذي تراجع بعد أزمة العلاقات الخليجية في عام 2017.

تتزايد الإشكاليات المتعلقة بإدارة التطرف نتيجة لعدة قضايا تتصل بطبيعة الحكم. فالقواعد الفكرية والفلسفية التي يتعامل من خلالها المتطرفون في فهم المتغيرات والأحداث غالباً ما تكون جامدة وغير مرنة. هذه الأفكار قد تتداخل مع تفسيرات متعددة بحكم طبيعة الفهم الذي ينتقل من جيل إلى آخر، مما يولد جماعات أشد تطرفاً، كما يظهر في التباين بين جيل القاعدة وجيل داعش الإرهابي، والأجيال التي سبقتهما. هذا التباين يتجلى في كيفية تقييم الاستجابة للمخاطر والتهديدات، وكذلك في تحويل مسارات الصراع إلى حروب بهدف تأمين استدامة سيطرتها على الأرض من جهة، وعلى الحكم من جهة أخرى.

4- ليث علاء خضير، سوريا: نهاية التوازن القديم والتداعيات الجيوسياسية تجاه العراق، مركز البيان للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024.

تداعيات سوريا وإعادة تشكيل مشهد الجماعات المتطرفة

أسهمت التداعيات التي تلت أحداث غزة والوضع في سوريا إلى بيئة جديدة لم تكن تناسب القيم التي كانت سائدة قبلها، فتمدد الكيان الصهيوني إلى أجزاء جديدة في سوريا والسعي لإحداث تغيير ديمغرافي في غزة، يتطابق إلى ما تبناه جون ميرشايمر من تحليل للحرب في غزة بأنها ذات دوافع هادفة إلى إعادة التوازن الديمغرافي في غزة، وقد يتسع ليشمل محور المقاومة، وهو الأمر ذاته الذي يمكن ملاحظته بعد تبدل النظام السياسي في سوريا، إذ أصبح الحديث عن تفريغ غزة من سكانها الفلسطينيين واحداً من أهم محاور النقاش بين الرئيس دونالد ترامب ونتنياهو بذريعة أن غزة لم تعد مناسبة للعيش، وهو قد يتناسب مع لقاء ترامب بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وقبلها بالعاهل الأردني. ومن ثم، فإن حصر هذه الخيارات وفقاً لفرضية التوازن الديمغرافي ستساعد الكيان الصهيوني على تحقيق مكاسب جديدة من حيث التمدد الجغرافي وتشكيل كيانات هشة يمكن أن تسهم في تأجيج الصراعات الطائفية والقيمية في المنطقة.

وبالاستناد إلى الحسابات المنطقية لقواعد التفاعل، فإن التغيير يتمدد بحسب طبيعة فهم قواعد اللعبة الإقليمية وأولويات المصالح الدولية، فمصر من الناحية الاستراتيجية، ستكون من أولى الدول التي يمكن أن تتأثر بالسياسات الجديدة في غزة والوضع في سوريا، خصوصاً في ظل وجود القواعد الاجتماعية الكبيرة لجماعة الإخوان المسلمين والتي من الممكن أن يتزايد نشاطها في مصر، وكذلك الأردن التي تحاول أن تعيد علاقاتها على نحو جديد يضمن طبيعة التبدل الذي تشهده الأحداث في سوريا واحتمالات الضغوط التي يمكن أن تفرض على العراق، والتي قد تعمل على تأجيج بعض المتغيرات التي تتصل بحركة الجماعات والتنظيمات المتطرفة ضمن محيط دائرة التفاعل.

إن تزايد حركة الجماعات المتطرفة في سوريا ووصول بعض الجماعات منها إلى الحكم في ظل تعارض قيمي حول أسس الحكم وتقاسم السلطة، من الممكن أن يتسع تأثيره بحكم الجوار الجغرافي مع العراق والأردن، وطبيعة التداعيات التي يمكن أن تحملها قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بخصوص غزة والتي يفهم أن عواقبها ستكون ذات تأثير مباشر على الأردن ومصر، وقد تشمل العراق بسبب ارتدادات هذه السياسات. فمن الناحية الواقعية، ستتزايد أنشطة الجماعات المتطرفة في هذه المناطق على حساب الحكومات، ويمكن أن تنتظم فيما بينها بسبب ضعف الرقابة السيبرانية، باستثناء المملكة العربية

السعودية التي تمتلك مركزاً سيبرانياً متطوراً يمكن أن يساعد في مراقبة حركة الاتصال بين الجماعات الإرهابية والمتطرفة في هذه المناطق.

إلى جانب ذلك، يجب على العراق أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعامل المباشر والإيجابي مع سوريا ضمن حدود المصالح المشتركة، وما تفرضه التهديدات والمخاطر من ضروريات. فالجوار الجغرافي وقنوات الاتصال الإقليمية التي قد تحفز الجماعات المترابطة فكرياً لا تزال تشكل تهديدات محتملة للأمن القومي العراقي. فضلاً عن الجماعات المتطرفة التي قد تجد في سوريا نموذجاً للاستهداف السياسي والأمني، وهو ما قد يؤدي في جميع الحالات إلى تشكيل خارطة جديدة للصراعات الداخلية في المناطق التي تعد أكثر خطورة من حيث مؤشر التطرف.

إن فهم قواعد اللعبة الإقليمية المرتبطة بالأوضاع في غزة، والحديث عن عملية تهجير واسعة مستهدفة عملية تغيير ديمغرافي واجتماعي، في غزة يمكن أن ينتج عنها تداعيات واسعة تؤثر على أنشطة وبرامج الجماعات المتطرفة سواء من حيث التمدد أو تركيز برامجها على الحكم والتأثير على النظم السياسية القائمة مما يتطلب من الحكومات بذل جهود أكبر في برامج مكافحة التطرف العنيف من جهة وتوسيع مظاهر التنمية لأجل احتواء تمدد الجماعات المتطرفة.

ما يتوجب فهمه

أسهمت التطورات الإقليمية إلى جملة من التداعيات التي ترابط بعضها بالتكوين الاجتماعي لدول المنطقة، مما أتاح للجماعات التي تتصف بأنها تنظيمات متطرفة الوصول إلى الحكم ولتكون جزءاً من المشهد السياسي والأمني في المنطقة، وأمام هذا التحول، فإن احتمالات تبني استراتيجيات شاملة أو جزئية للتغيير الديمغرافي ستكون قائمة وستعيد تشكيل طائفة الصراع على نحو جديد وفقاً لطبيعة الاندماج والتقاطع التي ستكون عليها الجماعات الإقليمية في المنطقة.

وعلى أساس ذلك، فإن إجراء إصلاحات سياسية وأمنية في النظم السياسية التي قد تتأثر من المشهد الأمني في المنطقة، خاصة في مصر والأردن والعراق، سيكون أمراً ضرورياً لاحتواء المخاطر المتصاعدة. إضافة إلى ذلك، فإن التنسيق الأمني، بما يشمل الاتصالات باعتبارها قنوات أساسية في تواصل الجماعات فيما بينها، يجب أن يكون جزءاً من الاستراتيجية المتكاملة. وبالنظر إلى توجهات البيت الأبيض الداعمة لتغيير مراكز التأثير والفعل الاستراتيجي، فإن مشهد إعادة تشكيل خارطة التفاعلات الإقليمية سيكون الأكثر قرباً من أي مشهد جيوسياسي آخر. لذا، فإن عدم احتواء واستيعاب التبدلات المحتملة في وضع الجماعات الاجتماعية والجماعات المتطرفة على وجه الخصوص، وما تفرضه القوى الدولية من استراتيجيات هادفة لإعادة تشكيل حركة المتغيرات وتداعياتها الجيوسياسية، سيكون له تأثير وشيك، ودرجة المخاطر المتصلة به ستكون عالية. لذلك، يتطلب الأمر استراتيجيات مدروسة في التحوط والقدرة على التكيف لمواجهة هذه التداعيات.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org